Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار السادس - العدد السادس عشر || تاريخ الإصدار 2026-07-20

الدوافع الاقتصادية لسك النقود في العصر العباسي الأول (132- 232هـ/ 749- 848م)

The economic motives for minting coins in the early Abbasid era (132-232 AH / 749-848 AD)

م.م بلقاء حاتم كريم

Balqaa Hatem

الجامعة المستنصرية - كلية التربية الأساسية - قسم التاريخ

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss61633

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)

الملخص:
هدف هذا البحث إلى بيان القيمة المصدرية التوثيقية والمعلوماتية للمسكوكات والعملات العربية الإسلامية في تاريخ الدولة العباسية في خلال الفترة الواقعة فيما بين (١٣٢- ٦٥٦ه / ٧٤٣- ١٢٥٨م) فتناول البحث تاريخ العملات والمسكوكات التي سكت وتم تداولها كنماذج من دول الخلافة العربية الإسلامية، واعتمد الباحث على المصادر والمراجع التي أسعفته في جمع مادة البحث واستمدادها من المشتملات التاريخية والاقتصادية والتراثية لدراستها واستقصائها واستنتاج ما يفيد بأن العملات والمسكوكات تعد من أهم المصادر والمرجعيات التوثيقية الموثوق بها عند دراسة الأمم والشعوب في مختلف الثقافات والحضارات. وتوصل الباحث الى تنوع وتعدد أنواع العملات والمسكوكات والكتابات والنقوش التي كتبت ونقشت عليها وأنواع المعادن التي ضربت منها بأشكال وأحجام وأوزان مختلفة ذات علاقة بالأوزان والقيم والعيارات والمقايضات والمدخرات والأعداد التي سادت آنذاك. وكذلك الى المسكوكات ودورها في دعم التجارة الداخلية والخارجية في العصر العباسي (١٣٢- ٦٥٦ه / ٧٤٣- ١٢٥٨م).

الكلمات المفتاحية: العملات ، المسكوكات العربية ، الكتابات النقوش، التجارة.

Abstract:

This research aims to demonstrate the documentary and informational value of Arab-Islamic coins and currency during the Abbasid Caliphate, specifically between 132-656 AH (743-1258 CE). The research examines the history of coins and currency minted and circulated as representative examples from the various Arab-Islamic caliphates. The researcher relied on sources and references that aided in gathering and extracting the research material from historical, economic, and cultural sources. This allowed for thorough study and investigation, leading to the conclusion that coins and currency are among the most important and reliable documentary sources and references for studying nations and peoples across diverse cultures and civilizations. The researcher discovered a wide variety of coins and currency, including the inscriptions and engravings they bore, and the different types of metals used. These coins were minted in various shapes, sizes, and weights, reflecting the weights, values, standards, exchange rates, savings, and numerical values prevalent at the time. This also includes a discussion of coins and their role in supporting domestic and foreign trade during the Abbasid era (132-656 AH / 743-1258 CE).

Keywords: Currency, Arabic Coins, Inscriptions, Trade.

المقدمة

أسهمت العقيدة الإسلامية بقسط كبير في تطور صناعة السكة في العالم الإسلامي بفضل اهتمام الشريعة الإسلامية بالنقود، لكونها تدخل في ميدان العبادات وتحدد المعاملات، لصلتها المباشرة والوثيقة بالزكاة والصَّداق والعقود والوقف والعقوبات والدِّية وغيرها من العُملات والنقود الإسلامية التي يُطلق عليها لفظ السكة الذي يعبّر عن معان متعددة تدور كلها حول النقود التي تعاملت بها الشعوب العربية والإسلامية من دنانير ذهبية ودراهم فضية وفلوس نحاسية، ويقصد بلفظ السِّكة أحيانًا تلك النقوش التي تزين بها هذه النقود على اختلاف أنواعها وأحيانًا أخرى يعني قوالب السك التي يُختم بها على العملة المتداولة، كما يطلق أيضًا على الوظيفة التي تقوم على سك العملة تحت إشراف الدولة. والسكة تعد مظهرًا من مظاهر سلطة الخليفة أو السلطان أو الحاكم، إلى جانب كونها وثائق رسمية لا يمكن الطعن فيها أو مصدرًا من مصادر التاريخ، تساعد على استنباط الحقائق التاريخية، سواء ما يتعلق منها بالأسماء أو العبارات الدينية المنقوشة عليها، إلى جانب كونها سجلاً للألقاب والنعوت التي تلقي الضوء على كثير من الأحداث السياسية التي تثبت أو تنفي تبعية الولاة أو السلاطين للخلافة أو للحكومات المركزية في التاريخ الإسلامي، ولذلك تعد النقود التي سُكت في صدر الإسلام في دمشق وبغداد والقاهرة مستندات رسمية تؤكد على الوحدة السياسية والاقتصادية للعالم العربي، وقد أسهمت العقيدة الإسلامية بقسط كبير في تطور صناعة السكة في العالم الإسلامي بفضل اهتمام الشريعة الإسلامية بالنقود، لكونها تدخل في ميدان العبادات وتحدد المعاملات، وذلك لصلاتها المباشرة والوثيقة بالزكاة والصداق والعقود والوقف والعقوبات والدية وغيرها. وقد شهد العصر العباسي (١٣٢- ٦٥٦ه / ٧٤٣- ١٢٥٨م (ازدهارًا حضارياً شاملاً، انعكس على مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن أبرز مظاهر هذه النهضة ازدهار النظام النقدي، حيث لعبت المسكوكات دوراً رئيسياً في تحفيز النشاط التجاري وتنظيمه، سواء على المستوى الداخلي بين ولايات الدولة العباسية، أو على المستوى الخارجي مع الدول المجاورة والدول البعيدة مثل الصين والهند وبلاد الروم لقد مثلت المسكوكات العباسية أداة

اقتصادية فاعلة ووسيلة من وسائل التعبير السياسي والثقافي في ذات الوقت، حيث حملت بين نقشاتها رموز السيادة، والشعارات الإسلامية، وأسماء الخلفاء، مما جعلها شاهداً مادياً على تطور الدولة العباسية. فهذه الورقة تهدف إلى دراسة طبيعة المسكوكات العباسية وتحليل دورها الاقتصادي والتجاري وتأثيرها في الداخل والخارج، إضافة إلى دلالاتها السياسية والدينية والثقافية.

المبحث الأول

السك لغة:

يُقال سكة الدراهم هي المنقوشة، ودار السَكَ: مصنع يعهد إليه سك النقود المعدنية، والسكة أيضا حديدة منقوشة تطبع بها الدراهم والدنانير والجمع[i]، والسكة حديدة قد كتب عليها وتضرب عليها الدراهم وهي المنقوشة[ii]، وأراد بالسكة الدينار والدرهم المضروبين سمي كل واحد منهما سكة لأنه طبع بالحديدة المعلمة له[iii]

اصطلاحا: لقد تعددت الآراء حول مفهوم السّكة أو المسكوكات فهناك من يرى أن هذه التسمية كانت تطلق في الأصل على النقود المضروبة بشقيها سواء الدراهم أو الدنانير والتي كانت تسك وتطبع وتختم بواسطة حديدة تسمى المعلمة التي تكون على شكل مربع أو مستطيل يثبت عليها النقوش[iv]

العملة في العصر العباسي:

بعد انتقال الخلافة للعباسيين في سنة 132هـ، انتقلت السلطة من الشام إلى العراق وبما أن العملة تعد رمزًا للأسرة الحاكمة في العصر الإسلامي، فقد استبدل الخليفة أبو العباس بسورة الإخلاص في ظهر العملة عبارة نصها (محمد رسول الله) وفيما عدا ذلك استمر استعمال النقوش القرآنية بالخط الكوفي على الدنانير الجديدة، كما حافظ العباسيون في بداية الأمر على استمرار ضرب الدنانير الذهبية في كل من مصر ودمشق حتى عام 198هـ، حيث بدأت الإشارات الأولى نحو التغير تظهر على العملة العباسية منذ عهد الخليفة المهدي الذي أمر بنقش علامات منقوطة، أو حروف تفيد بضبط العملة وتحديد صلاحيتها للتداول وفي عهد الخليفة هارون الرشيد، سكت دنانير نادرة في دور الضرب ببغداد والفسطاط، وفي عهد الرشيد أيضًا (170- 193هـ) حدث تطور رئيسي في نظام السك، حيث أمر أن ينقش اسمه واسم ابنه الأمين على العملة الذهبية وقد شجع هذا النظام الإداري الجديد الولاة والعمال في الأمصار على نقش أسمائهم، فظهرت لأول مرة أسماء ولاة مصر على الدنانير الذهبية، ومن أمثلتها الدينار الذي يحمل اسم الأمير علي بن سليمان بن علي العباسي، الذي تولى أمر مصر (169- 171هـ) وقد حدث هذا التغير أثرا سلبيًا على العملة العباسية وبخاصة الدنانير الذهبية، حيث بدأ حجمها يكبر وسمكها يقل، وأصبحت الكتابات تنقش على الهامش في سطرين عوضا عن سطر واحد، وأصبح الخط الكوفي أكثر رشاقة، وفي الفترة (218- 234هـ/ 833- 848م) لم تحدث أي تغيرات مرسومة على العملة العباسية لا من ناحية النقوش ولا من ناحية الكتابات، وأصبحت عملة المأمون العملة القياسية حيث كان شكل دينار المأمون يشتمل على وجه نقش في مركزه (لا إله إلا الله وحده لا شريك له) وعلى الإطار الداخلي (بسم الله ضرب هذا الدينار في...) وعلى الإطار الخارجي (لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله) وعلى ظهر الدينار في داخل المركز نقشت عبارة نصها (محمد رسول الله) للمأمون مما أمر به الأمير رضا ولي عهد المسلمين علي بن موسى بن علي بن أبي طالب ومع ضعف الخلافة العباسية حدثت تغيرات جوهرية في العملة، نتج عنها اختلاف أوزانها ونقاوة سبائكها بالقياس إلى المستوى العالي الذي كانت عليه في السنوات الأولى للخلافة، وقد يُعزى هذا التغير إلى تقلص نفوذ الخليفة، وتردي مستويات الموظفين الموكل إليهم أمر دور السك، وتدهور الوضع الاقتصادي للدولة وقد أرغم الخليفة على نقش أسماء الولاة وأولياء العهود وإخوتهم الأقوياء والقادة والوزراء ممن كان لهم عليه سطوة وسلطان، كما أخذ حكام الدويلات التي انفصلت عن الخلافة العباسية وأصبحت شبه مستقلة، مثل الدولة الطولونية في مصر ودولة الصفاريين والساجيين والسامانيين في فارس والإخشيديين في فلسطين، يضربون أسماءهم على العملة العباسية بينما أصبحت سيادة الخليفة بالاسم فقط.

النقوش والكتابات على المسكوكات العباسية:

في البداية فقد ذكرت المصادر والمراجع أن العباسيين استمروا بادئ الأمر في ضرب الدينار في كل من دمشق ومصر وأفريقية حقبة من الزمن كما كان الوضع عليه زمن الأمويين[v] ولم يغير العباسيون من نسق الدينار الأموي وحافظوا على المستوى الجيد الذي وصل إليه من حيث عيار النوعية النقدية والوزن والحجم[vi] إلا انه طرأت بعض التغييرات والإضافات في المأثورات والنصوص الكتابية التي يحملها الدينار العباسي نذكر من بينها إستبدال العباسيين النص القرآني المقتبس من سورة الإخلاص المنقوشة في مركز الظهر بعبارات تشير إلى الرسالة المحمدية حيث أصبحت الدنانير كالتالي (مركز الوجه: لا إله إلا - الله وحده - لا شريك له) (الطوق: محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهر على الدين كله محمد مركز الظهر: (رسول الله) الطوق: بسم الله ضرب هذا الدينار اثنتين سنة ثلاثين ومئة[vii]، وهذا إبتداء من عصر الخليفتين العباسيين أبو العباس السفاح (132- 136 هـ/ 740- 4 م) وأبو جعفر المنصور (136- 158هـ / 744- 766م) ثم تبعهما في ذلك من جاء من بعدهما من الخلفاء[viii] وظل الدينار العباسي على هذا النحو مغلفا من اسم الخليفة ومكان الضرب، ومنذ عام 194 ه/ 802 م طرأت على الدنانير العباسية بعض التغييرات من حيث الكتابة إذ وضع محمد الأمين كلمة الخليفة الأمين نقش هذه العبارة منذ سنة (195 ه / 810 م) بعد اشتداد الخلاف مع أخيه المأمون[ix]، وفي نفس الفترة و ضع المأمون كلمة الخليفة في أعلى مركز الظهر وكلمة الإمام في أسفل المركز[x]كان ذلك سنة (196 ه / 804

م) وهذه الدنانير سكها المأمون في عهد الخليفة أخيه الأمين إبان فترة الخلاف بينهما كما أنه كتب في السنة نفسها كلمة الخليفة في أعلى مركز الظهر وكلمة المأمون في أسفل المركز إضافة إلى ذلك فإن الخليفة عبدالله عند تولي الخلافة ومنذ سنة (198 ه / 806 م) وضع كلمة الإمام في أعلى مركز الظهر، وكلمة المأمون في أسفل المركز، إضافة إلى ذلك فإن الخليفة عبدالله عند تولي الخلافة ومنذ سنة (198 ه / 806 م) وضع كلمة الإمام في أعلى مركز الظهر، وكلمة المأمون في أسفل المركز[xi]، ومن الإضافات الجذرية الملحوظة في عهد المأمون حين قام بإضافة بعض الآيات القرآنية في هامش وجه الدينار مما دفعه إلى إحداث هامش ثاني بالوجه على مسكوكاته[xii]، ونقش فيه النص القرآني " لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله "[xiii] وأما ظهر الدينار فقد أضيفت إليه مأثورات أخرى في عهد المأمون حيث أكملت الآية " محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق" الخاصة بالرسالة المحمدية في الهامش ونصها " ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون"[xiv]، فجملة (ولو كره المشركون) لم تكن موجودة من قبل في عصر المأمون[xv]، ومن التطورات الملحوظة أيضا في عهد المأمون أنه في مدة خلافته بدأت تظهر كتابة مكان الضرب على الدنانير العباسية، وبذلك يكون الخليفة المأمون أول من نقش إسم مدينة الضرب على الدنانير إلا أن ذلك كان بصورة منقطعة وليس باستمرار[xvi]، وكنموذج عن هذه الدنانير الدينار الذهبي المضروب سنة (198 ه / 806 م) والذي يحمل اسم مدينة الضرب (مدينة السلام) أسفل نصوص مركز الوجه، وهذا ما يؤكد بأن العاصمة مدينة السلام أصبحت بيد المأمون بعد مقتل الأمين[xvii] وبذلك يكون الخليفة المأمون قد أحدث الكثير من التغييرات على نمط الدنانير الذهبية العباسية، كما سمح بسك الدنانير خارج العاصمة ليضفي الشرعية على دنانيره التي سكها خارج العاصمة مدينة السلام ومن بين الأماكن التي سك فيها الخليفة المأمون دنانيره العراق والمغرب، والمشرق، ومصر[xviii]، كما سكت الدراهم الفضية بمدينة السلام سنة (146 ه / 763 م) خلال خلافة المنصور وقد حددت هذه الدراهم سنة الإنتقال للخلفة المنصور من عاصمة السابقة (الهاشمية) إلى مدينة السلام وهي سنة 146 ه في حين اختلف المؤرخون في سنة بناء مدينة السلام، وإستمرت الدراهم العباسية على هذا التأرجح بين الإلتزام بالوزن الشرعي، وبين القطع منها ومن فترة لأخرى خلال مرحلة تأسيس الدولة العباسية، حتى أصبح قبولها في التعامل «صارت لا تجوز إلا في المجموعة أو بما فيها»[xix] مشروطا بما وصف كما إستمرت الحال على ذلك التأرجح خلال خلافة كل من المهدي وهارون الرشيد فقد ناء بيت المال بنفقات عهد هارون الرشيد المتزايدة، ولم يعد يزن الدرهم سوى (14 قيراطا وربع الحبة)، وتحدث الباحثين عن تدهور قيمة الدراهم العباسية في الربع الأخير من القرن الرابع الهجري وما تلاه، وإنعكس ذلك على الوضع المالي للدولة الإسلامية، مما اضطر الخلفاء والأمراء إلى كسر أواني الفضة والذهب وسكها مسكوكات معدنية، مثل ما حدث مع الخليفة الأمين.

المبحث الثاني

المسكوكات ودورها في دعم التجارة الداخلية والخارجية في العصر العباسي:

تعتبر التجارة في العصر العباسي من الجوانب الاقتصادية الهامة للدولة والمجتمع العربي وغير العربي، وكثيراً ما أكد التشريع الإسلامي على امتهانها وتشجيع المسلمين للعمل بها والتنقل بين البلدان من أجل كسب الرزق، إذ أنها تصف لنا ازدهار الجانب الاقتصادي وتأثيره على الدولة فالتجارة القصد منها تقليب رؤوس الأموال من قبل التجار لغرض الربح المادي[xx]وبذلك فإن التجارة وسيلة مهمة لتلبية وتوفير ما يحتاجه الإنسان من متطلبات الحياة، حيث سعت السلطة العباسية إلى النهوض بالنشاط التجاري واتخذ الخلفاء جملة من القوانين والإجراءات في سبيل النهوض بهذا القطاع الهام، وذلك من خلال المشاريع الهادفة إلى تطوير التجارة من خلال تسهيل سبل سير القوافل التجارية وتأمين الطرق للتجار ومحاربة اللصوص وقطاع الطرق، بالإضافة إلى مساعدة التجار من خلال منح القروض لتسهيل ممارسة أي نشاط تجاري مرغوب فيه وإلغاء الكثير من الضرائب، وكانت الأسواق هي المكان الذي تجتمع فيه السلع والبضائع من خلال عملية الاستيراد والتصدير أو ما يعرف بعملية التبادل التجاري من مختلف الأقاليم والدول، وتباينت وسائل التعامل في الأسواق من خلال المقايضة والسفتجة والصكوك وكل ما من شأنه يسهل عملية البيع والشراء التي نُظمت من خلال مؤسسة الحسبة التي تقوم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومحاربة كل ما يُدَنِّسُ عملية التبادل للسلع المشروعة والأسواق، وكل ذلك مرتبط بشخصية المحتسب. ونتيجة لهذه المجهودات التي بذلها الخلفاء العباسيون في سبيل تطوير التجارة والتزامهم من أجل الوصول إلى غايتهم بمنهج الكتاب والسنة، حرص العباسيون أن تكون جميع المعاملات التجارية تسير في الطريق الذي رسمه الشرع الإسلامي، حيث تطور النشاط التجاري بفضل ازدهار النظام المصرفي وتوفر الأمن والاستقرار المساعد على ممارسة التجارة[xxi] فمنذ أن توطدت أركان الدولة العربية الإسلامية، كان الدرهم والدينار هما النقدان الأساسيان اللذان بهما تم التبادل والتعامل في أسواق العراق، لأنها أفضل وسيلة مبادلة ووحدة قياس للسلع، فأصبح للدولة نقدها المتميز[xxii]ولتسهيل التعامل التجاري بالنقود، ضُربت قطع نقدية تمثل أجزاء الدينار والدرهم ، وكانت مقبولة في التبادل التجاري بأسواق العراق، كما قُبلت بهذه الأسواق النقود التي ضربت بأقاليم أخرى، ما دامت محتفظة بالوزن الشرعي، فكانت العملة المتداولة في العراق هي الدرهم. ففي أوائل القرن الرابع الهجري، دخلت العملة الذهبية بغداد، وصار حساب الحكومة بالدنانير، حيث كان ببغداد ديناران، أحدهما يسمى العُوَال والثاني الدينار المرسل وبه أكثر مبايعاتهم ومعاملات[xxiii] كما وُجدت الفلوس النحاسية وكانت الفلوس تستخدم لشراء الحاجات البسيطة التي تُباع بدرهم أو جزء منه، كما أطلق عليها أيضاً القراطيس ربما لأنها كانت تُسَكُّ ملفوفة على شكل القرطاس. أما المعاملات الضخمة فاستدعت ظهور ما يسمى بالصك، وهو عبارة عن ورقة مالية أو أمر خاص يتضمن الإقرار بدفع المال إلى الشخص الوارد اسمه فيه، وهو أشبه بالشيك الآن، وقد استخدمه التجار في العراق والحجاز وأقطار أخرى من العالم الإسلامي[xxiv] وقد كثر استعمال الصكوك في القرن الرابع الهجري وخاصة في الدوائر الحكومية لدفع رواتب الجيش وأيضاً لدفع الرواتب الأخرى، حيث تعامل التجار في مدينة البصرة بالصكوك، حيث كان العمل في السوق بأن كل من معه مال يعطيه للصراف ويأخذ صكاً، ثم يشتري ما يلزمه ويحول الثمن إلى الصراف، فلا

يستخدم المشتري شيئاً غير صك الصراف طالما يقيم بالمدينة، وهذا يدل على ما وصل إليه الفكر الاقتصادي في العصر العباسي ولم يقتصر استعمال الصكوك على التجار وحدهم بل استعملها أيضاً الخلفاء والأمراء .كما تعد السفتجة من وسائل المعاملات التجارية الشائعة في الدولة الإسلامية لكثرة الأعمال التجارية وصعوبة نقل الأموال وخطورتها. ولذلك استعملت الحوالات المالية وسموها السفتجة، وكانت تستعمل في المعاملات الضخمة التي تكون بين مدينة وأخرى أو بلد وآخر، وبذلك تجنب صاحب المال أخطار الطريق، وكان أمر التجار نافذاً في المشارق والمغارب، لأنهم يكتبون السفاتج بالأموال الجمة على معاملاتهم فيكون أسرع في الرواج من مال الجباية والخراج وكانت سفاتج التجار تقبل في بلاد الأعداء إضافة إلى رواجها في البلاد الإسلامية المستقلة[xxv]ان قبول سفاتج التجار المسلمين وصرفها في البلاد غير الإسلامية يدل على النظام المالي والثقة الموقرة للاقتصاد الإسلامي، ولهذا صارت السفاتج بديل قيمة المال واستخدمها الأفراد في مبيعاتهم ومعاملاتهم الخاصة .ومن العوامل التي ساعدت على نمو التبادل التجاري بين أقاليم الدولة العباسية وجود الصيارفة الذين يقومون بتبديل العملات الذهبية والفضة للتجار وغيرهم من السكان ويقومون بقبول الودائع. وقد أدى توسع التجارة في العصر العباسي الثاني إلى توسيع أعمال الصرافيين فأخذوا يشتغلون بالتسليف ويقبلون الودائع ويتوسطون بين الناس ودار الضرب بأخذ الفضة والذهب من الناس لصكها، دافعين لأصحابها حقوقاً تعادلها في القيمة. كما برزت حركة الصرافة بشكل واسع في موسم الحج نتيجة لتنوع العملات ولكثرة الحجاج والتجار[xxvi]وشهدت الدولة العباسية توسعاً في النشاط التجاري سواء الداخلي والخارجي، فكان من السلع المتداولة داخلياً:

المنتجات الزراعية: كالقمح والشعير والتمور من العراق، والزيتون من الشام، والقطن من مصر.

الحيوانات والمواشي: كانت من الأقاليم الصحراوية والرعوية.

المنتجات الصناعية: مثل الأقمشة، والزجاج والنحاسيات والأدوات الحديدية، والعطور.

فكان لكل إقليم تخصصه الإنتاجي، مما أوجد تبادلاً واسع النطاق بين المدن اعتمد في جوهره على النظام النقدي، وكما تشكلت في الدولة العباسية مراكز تجارية وأسواق كان أبرزها بغداد ضمت سوق الكرخ وسوق باب الأزج، والبصرة والكوفة، بالإضافة إلى نيسابور والمرو التي لعبت دوراً في التجارة القادمة في التجارة القادمة من خراسان وما وراء النهر، هذه الأسواق اعتمدت في تعاملاتها على المسكوكات الرسمية التي أصدرتها الدولة، مما سهل حركة البيع والشراء، وقلل الاعتماد على المقايضة، هذا وقد تبنت الدولة العباسية سياسة تجارية منفتحة على العالم الخارجي، مستفيدة من موقعها الجغرافي بين الشرق والغرب ومن الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي وفَّر بيئة مناسبة لازدهار التجارة، فشملت العلاقات التجارية العباسية دولاً بعيدة مثل:

الصين: عبر طريق الحرير

الهند وساحل شرق آسيا: عبر الطرق البحرية.

الإمبراطورية البيزنطية وأوروبا الشرقية: عبر آسيا الصغرى والبحر المتوسط.

بلاد المغرب والأندلس: عبر شبكات التجارة الصحراوية والبحرية.

وكان من أهم السلع المتداولة في التجارة الخارجية التوابل والأحجار الكريمة، والعطور والحديد والأدوية والأخشاب النادرة، هذا فيما يخص الواردات، أما الصادرات مثل المنسوجات والزجاج والنحاس والكتب والمخطوطات، والزيت، والحبوب والتمور، وكان الاعتماد على الدينار الذهبي العباسي بشكل كبير، حيث اعتبره التجار مرجعاً مالياً فضلوه على العملات المحلية الأخرى. هذا ولعبت المسكوكات دوراً في تنظيم الأسواق الداخلية من خلال توحيد الأسعار والمرجعية القانونية وسهولة المحاسبة وتشجيع الائتمان والديون .وكما لعبت المسكوكات العباسية دوراً مهماً في نجاح التجارة الخارجية، ففي أوروبا كانت العملات الذهبية الإسلامية تستخدم في الممالك الأوروبية خصوصاً في التجارة مع الشرق كما تم تقليد الدرهم والدينار العباسي في الهند والصين بسبب رواجه. كذلك الحال في أفريقيا، حيث استخدمت المسكوكات العباسية في بلاد الحبشة بسبب انتشار التجار المسلمين هناك[xxvii].

الخاتمة

الخاتمة أن المسكوكات الإسلامية هي مرآة صادقة لأهم أحداث التاريخ الإسلامي، وسجلا حافلا بأحوال البلاد خلال العصور الإسلامية ، و تعتبر من أوثق المصادر قيمة، فهي ذات دلالات تاريخية تسهم في تاريخ تلك الدول وقد ابقي العرب الفاتحون إبان الفتح الإسلامي على التعامل بالنقود البزنطية ذات الشارات والنقوش المسيحية بسبب سياسة التسامح التي اتبعها العرب فيتلك البلاد المفتوحة، حيث تعددت أشكال و حجومات الوزن العملات و النقود والكتابات المنقوشة عليها تبعا لتغير الدول و المفاهيم المصاحبة لها، كذلك تعددت دور الضرب (دور السكة) في بلاد المغرب ، واهتم الخلفاء و الأمراء و اولوها عناية باعتباره مؤسسة مالية ذات قيمة تاريخية وحضارية. وتطورت العملة في بلاد المغرب ابتداء بعصر الفتح

والولاة (عصر السيادة) ثم ملوك الطوائف فعصر المرابطين والموحدين حيث تطورات السياسات الاقتصادية وفقا للتطور في الأفكار والمفاهيم السياسية والدينية نتيجة طبيعة الإصلاح، فالمسكوكات العباسية لم تكن مجرد أدوات للتبادل التجاري، بل كانت تُمثل منظومة متكاملة تربط بين الاقتصاد والسياسة والدين والثقافة، وقد ساهمت في تنظيم التجارة الداخلية والخارجية، وكانت أداة لترسيخ السلطة والهوية الإسلامية حيث أدخلت الدولة العباسية تغييرات على المسكوكات من حيث تعريبها وتوحيدها، مما ساهم في تسهيل التجارة والنهوض بالاقتصاد .وكذلك تدخلت السلطة العباسية في تنظيم سك العملة ومنع التزوير، مما عزز مكانة النقود العباسية كأداة اقتصادية موثوقة في جميع أنحاء الدولة العباسية وخارجها.

الهوامش:

[i] الرازي: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (ت666هـ) مختار الصحاح، تحقيق: عصام فارس ، دار عمار، ط9 ،عمان، 2005، ص 439- 440.

[ii] المقري: أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت 770هـ) المصباح المنار في غرب الشرح الكبر، تحقيق: عبد العظم الشناوي، دار المعارف، ط2، القاهرة، ص282

[iii] ابن منظور: جمال الدن محمد بن مكرم(ت630هـ) لسان العرب، تحقيق: عبد الاله علي الكبر وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ج12 ،ص18

[iv] ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد المغربي (ت808هـ)، مقدمة ابن خلدون، دار الكتب العلمية، ط9 ، بيروت، 2006م، ص177 .

[v] المقريزي: تقي الدن أبي العباس أحمد بن علي(ت845هـ) النقود الإسلامية، تحقيق: محمد بحر العلوم، 1967 م، ص132.

[vi] عبد الرحمن فهمي، موسوعة النقود العربية وعلم النميات، دار الكتب العلمية، القاهرة، 1965 م، ص87.

[vii] العش: أبو الفرج محمد (ت981هـ) النقود العربية الاسلامية ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والتراث، ط 3، 2003 م،ص26

[viii] العش، النقود العربية الاسلامية، ص36

[ix] العش، النقود العربية الاسلامية، ص36

[x] العش، النقود العربية الاسلامية، ص36

[xi] أبي الحسن الروحي: علي بن أبي عبد الله محمد بن أبي السرور (648هـ)، بلغة الظرفاء في تاريخ الخلفاء، تحقيق: عماد أحمد هلال وآخرون، المطابع التجارية، القاهرة، 2003 م، ص219.

[xii] عبد الرحمن فهمي: موسوعة النقود العربية وعلم النميات، ج1، ص88- 90.

[xiii] سورة الروم

[xiv] سورة التوبة

[xv] عبد الرحمن فهمي: موسوعة النقود العربية وعلم النميات، ج1، ص88- 90.

[xvi] ناهض عبد الرزاق القيسي، موسوعة النقود العربية والإسلامية، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2005م، ص64

[xvii] ناهض عبد الرزاق القيسي، موسوعة النقود العربية والإسلامية، ص64.

[xviii] ناهض عبد الرزاق القيسي، موسوعة النقود العربية والإسلامية، ص64.

[xix] المقريزي، النقود الإسلامية، ص97

[xx] المناوي: عبدالرؤوف بن المناوي(ت ١٠٣١هـ) التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق: عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب، القاهرة – مصر، ط١، ١٩٩٠م، ص٩١)

[xxi] حزام لطفي، دور السلطة المركزية في تنمية النشاط التجاري للدولة العباسية العصر العباسي الأول أنموذجا ١٣٢- ٢٣٢هـ/ ٧٤٩- ٨٤٧م ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ٨ماي ، ٢٠٠٤م، ص١_٢.

[xxii] عبد الرحمن عبد الكريم العاني، حضارة العراق، بغداد، ١٩٨٥م، ص٣٣١.

[xxiii] القلقشندي: أحمد بن علي (ت ٨٢١هـ) صبح الاعشى في صناعة الإنشاء، تحقيق : محمد حسين، بيروت، دار الكتب العلمية، ج٤، ص ٤٤٠

[xxiv] حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والثقافي والاجتماعي، دار الخليل، بيروت، ط٤، ج٤، ص٣٩٦.

[xxv] عبد العزيز الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩، ص ١٥٣

[xxvi] مشعل نايف الدهاس، الحجاز من خلال كتب الرحالة المشارقة خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين، رسالة ماجستير، جامعة ام القرى، ٢٠٠٨م، ص ٢٥٩

[xxvii] سالمة خليفة سعد الشوين، المسكوكات وعلاقتها بالتجارة الداخلية والخارجية خلال العصر العباسي (750– 1258م) المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج4، ع3، 2025، ص9

قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة غريان ليبيا

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم. (د.ت.). سورة الروم.
القرآن الكريم. (د.ت.). سورة التوبة.
الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. (2005). مختار الصحاح (عصام فارس، محقق؛ ط9). دار عمار.
الروحي، علي بن أبي عبد الله محمد بن أبي السرور. (2003). بلغة الظرفاء في تاريخ الخلفاء (عماد أحمد هلال وآخرون، محققون). المطابع التجارية.
ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. (2006). مقدمة ابن خلدون (ط9). دار الكتب العلمية.
العش، أبو الفرج محمد. (2003). النقود العربية الإسلامية (ط3). المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث.
القلقشندي، أحمد بن علي. (د.ت.). صبح الأعشى في صناعة الإنشاء (محمد حسين، محقق، ج4). دار الكتب العلمية.
الفيومي، أحمد بن محمد بن علي. (د.ت.). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (عبد العظيم الشناوي، محقق؛ ط2). دار المعارف.
ابن منظور، محمد بن مكرم. (د.ت.). لسان العرب (عبد الإله علي الكبير وآخرون، محققون، ج12). دار المعارف.
المقريزي، أحمد بن علي. (1967). النقود الإسلامية (محمد بحر العلوم، محقق).
المناوي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين. (1990). التوقيف على مهمات التعاريف (عبد الحميد صالح حمدان، محقق؛ ط1). عالم الكتب.
حزام، لطفي. (2004). دور السلطة المركزية في تنمية النشاط التجاري للدولة العباسية: العصر العباسي الأول أنموذجًا (132–232هـ/749–847م). كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي.
حسن، حسن إبراهيم. (د.ت.). تاريخ الإسلام السياسي والثقافي والاجتماعي (ط4، ج4). دار الخليل.
الشوين، سالمة خليفة سعد. (2025). المسكوكات وعلاقتها بالتجارة الداخلية والخارجية خلال العصر العباسي (750–1258م). المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 4(3).
فهمي، عبد الرحمن. (د.ت.). موسوعة النقود العربية وعلم النميات (ج1).
العاني، عبد الرحمن عبد الكريم. (1985). حضارة العراق. بغداد.
الدوري، عبد العزيز. (2009). تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري. بيروت، لبنان.
الدهاس، مشعل نايف. (2008). الحجاز من خلال كتب الرحالة المشارقة خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين (رسالة ماجستير، جامعة أم القرى).
القيسي، ناهض عبد الرزاق. (2005). موسوعة النقود العربية والإسلامية. دار أسامة للنشر والتوزي.